

تحقيقات

كمساهمة في تنمية الثروة الزوجية، لأن المساهمة المعنوية لا ثمن لها والخطاب الملكي ركز على دور المرأة في هذا المجال، ويبقى الأمر بيد القضاء الذي عليه أن يأخذ مجهود المرأة في الأعمال البيتية بعين الاعتبار وكل ما نخشاه كفعاليات نسائية هو أن يتم تقدير مجهود المرأة في البيت مثل مجهود خادمة، لذا فنحن أمام معركة أخرى، ويجب أن نكون حذرات ويقظات حتى نحافظ على كرامة المرأة والأسرة بشكل عام. وتقول أمينة لريني (رئيسة الجمعية الليبرالية لنساء المغرب):

القانون حسم هذا النقاش ولم ينص على هذه الأعمال كمجهود يدخل ضمن ثروة الزوجين، والدونة خرجت لحيث الوجود وكانت هناك مقاومة قوية لهذا التعديل بهدف ألا يربط عمل المرأة بالأدوار التقليدية. وأظن أن إصلاح المدونة على العموم فيه تقدم مهم لطالب النساء وسنواصل المطالبة باعتبار المجهود المنزلي مجهوداً لا يستهان به، ويمكن فتح نقاش آخر حتى على مستوى أجر ربة البيت وهذا سيتطلب منا سنوات أخرى من العمل المتواصل.

الأمر البيتية نظرا لظروف مهنتنا الصعبة، لذا لا أستطيع أن أدلي بدلوي هنا لأنني بعيدة عن الموقف وعندما نستقل ببيت لوحدهنا سأدرك موقفه من ذلك.

ونفس الرأي تقريبا تتبناه ربة البيت ثريا (أم لثلاثة أطفال) التي تعتبر شغل البيت أمراً طوعياً جداً ولا يتطلب تعويضا سوى المودة والرحمة التي هي كنز الحياة الزوجية، لكنها تثير الموضوع قائلة:

ربة البيت تتعب كثيرا في تربية أبنائها والسهر على طلباتهم ولا أنفي أن زوجي يساعدني ما أمكن في شغل البيت لأنه شخص منظم ويحب الترتيب كثيرا داخل البيت وأنا مسؤولة عن كل شيء، لكن مع مصاريف الحياة ومتاعبها المادية تمنعني عزتي وتفهمي للظروف أن أطلب منه كل يوم مصروفي الخاص، لذا أتمنى أن تلتفت الدولة لهذا الأمر وتجازي ربة البيت على عملها الذي لا يعوضه أحد لأنها مسؤولة عن رعاية أبناء سيكرونها غداً لخدمة بلدهم.

نائبة في البرلمان المغربي، لا بد من المحافظة على كرامة المرأة

نزهة الصقلي (رئيسة فريق برلماني) تقول: حزب التحالف الاشتراكي هو صاحب مشروع اعتبار الاعمال المنزلية في اطار المساهمة في تراكم الثروة، بعدها جاء التعديل الحكومي الذي يقر أن كل الأعباء التي يتحملها احد من الزوجين في تنمية ثروات الأسرة تحتسب المجهودات والأعباء التي يقوم بها الزوجان معا وهي صيغة يكتنفها نوع من الغموض، لكن الصيغة الحالية لا تنفي مجهود المرأة ويمكن القول ان هذه الصيغة تفتح مجالا واسعا ربما يكون إيجابيا أيضا. ونحن لم نطالب بأجر لربة البيت، بل الاعتراف بهذا العمل

لزوجها، لكن المسألة التي تستنكرها هي أن ربات البيوت مهزومات الحقوق، حيث إنه يوثق لها في بطاقة التعريف "بدون مهنة" وهذا خطأ بنظرها لأن كل المسؤوليات التي تتحملها في البيت تعد في حد ذاتها عملاً منتجا، لذا يجب ان تعطى المرأة الملازمة للبيت أجرا من الدولة.

لكن تستبعد حليلة لحرش ذلك لأنها تعرف بأن هناك أناسا يعملون ولا يحصلون على أجور فما بالك بربة البيت؟ وتشير إلى أن زوجها يساعدنا في إعداد وجبات الغداء لا أقل ولا أكثر. ومن جهتها تعبر نادية قويدا عن رأيها بخصوص الأعمال البيتية وتقول بأنها تعفي زوجها من شغل البيت لأن عملها يسمح لها بذلك في حين أن ظروف عمله شاقرة ومضنية، وتعتبر أن أخذ المرأة أجرا من زوجها عن الأعمال البيتية أمر مهين لأنها بذلك ستبقى مثل الخادمة وهذا ينقص من كرامتها، في حين إذا منحت لها الدولة أجرا فالأمر يختلف ويصبح تقديراً لتعبها في تربية الأجيال.

شراكة وتعاون وتفصح الصحافية أمينة كميلى عن وجهة نظرها في تقاسم الأشغال البيتية وترجع ذلك بالأساس إلى مدى إدراك المعنى الحقيقي للمؤسسة الزوجية التي تبنى أساساً على مفهومي الشراكة والتعاون ويمليهما الإحساس بالآخر الذي لا يحتاج للغة، وبالتالي يجب تغيير الذهنيات واعتبار أن مشاركة الرجل المرأة في الأعمال المنزلية لا ينقص من كرامته وتعتبر أن كل ما سبق أساسه التربية والتنشئة الأولى وسط الأسرة، أما عن حالتها هي فتقول:

المسألة غير مطروحة لدي لأنني أنا وزوجي نعيش عند حماتي، وهي التي تقوم بكل

